هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير الزيارة التتبعية للبرامج

بكالوريوس التربية الرياضية

كلية العلوم الصحية والرياضية

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة التتبعية الأولى: 6-8 أكتوبر 2019

تاريخ المراجعة: 23-25 أكتوبر 2017

HC106-C2-F013

جدول المحتويات

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم 5

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 9

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 15

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 23

5. الاستنتاج 26

ملحق1: الحُكم الخاص بكل توصية 27

ملحق 2: الحُكم الإجمالي 28

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2020

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج

تعدُّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين جزءًا من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين.

وتنطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار مراجعة البرامج في الكلية، وصدر في حقها حُكم: "قدْرٌ محدودٌ من الثقة"، أو "غير جدير بالثقة".

ويعدُّ تقرير الزيارة التتبعية هذا مكوِّنًا أساسيًّا في عملية متابعة مراجعة البرامج، حيث تم تقييم التقدُّم المتحقق في برنامج بكالوريوس التربية الرياضية، والذي تطرحه جامعة البحرين، وذلك بتاريخ 6-8 أكتوبر 2019؛ استنادًا إلى إطار المراجعة المنشور، وسياسات وإجراءات هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

وقد تم إعداد الأجزاء التالية من هذا التقرير بوصفها جزءًا من المرحلة الثانية من دورة متابعة أداء البرامج الأكاديمية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والمشار إليها في دليل مراجعة البرامج، والصادر عن الإدارة نفسها. وتقترن هذه المرحلة بعملية مستمرة لمراجعة وتحسين الجودة المؤسسية والأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي التي تمارس عملها في مملكة البحرين.

أولاً: أهداف الزيارة التتبعية

أ. تقييم التقدُّم المتحقق إزاء التوصيات الواردة في تقرير مراجعة برنامج بكالوريوس التربية الرياضية، كلية العلوم الصحية والرياضية، جامعة البحرين (استنادًا إلى المؤشرات الأربعة الموضوعة من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب)، منذ أن تمت مراجعة البرنامج في تاريخ 23-25 أكتوبر 2017.

ب. تقديم المزيد من المعلومات والدعم لعملية التحسين المستمرة للمعايير الأكاديمية، وتعزيز جودة التعليم العالي، وعلى وجه التحديد ما يقدم في برنامج بكالوريوس التربية الرياضية في جامعة البحرين، والتعليم العالي داخل مملكة البحرين ككل.

ثانيًا: نبذة عامة

أُجريت عملية مراجعة برنامج بكالوريوس التربية الرياضية في جامعة البحرين، من قِبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، في تاريخ 23–25 أكتوبر 2017. وقد كان الاستنتاجُ العامُ الذي خَلُصَتْ إليه لجنة مراجعة أداء برنامج بكالوريوس التربية الرياضية أنَّه على "قدر محدود من الثقة". وبناءً على ذلك، شملت الزيارة التتبعية مراجعة الأدلة التي قدمتها جامعة البحرين إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وخطة التحسين، وتقرير التقدُّم والمواد المساندة له، والوثائق التي قُدِّمت أثناء الزيارة التتبعية، والمعلومات التي حَصَلَتْ عليها اللجنة أثناء المقابلات.

وقد كان الحُكم الذي أصدرته لجنة المراجعة الخارجية على برنامج بكالوريوس التربية الرياضية بخصوص كل مؤشر ما يلي:

المؤشر 1: برنامج التعلُّم؛ " **مستوفٍ**"
المؤشر 2: كفاءة البرنامج؛ "**غير مستوفٍ**"
المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين؛ "**غير مستوفٍ**"
المؤشر 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ " **مستوفٍ**".

وقد أُجريت الزيارة التتبعية من قبل لجنة مراجعة (اللجنة) مؤلفة من عضويْن. كما ركزت الزيارة التتبعية على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة الناتج عن مراجعة البرنامج في 23–25 أكتوبر 2017. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشرٍ من المؤشرات الأربعة، أصدرت لجنة المراجعة حُكمها فيما إذا كانت تلك التوصية "مُعالجة بالكامل"، "مُعالجة جزئيًّا"، أو "غير مُعالجة"؛ وذلك باستخدام المعايير المُدرجة في الملحق (1). كما أُصدر حُكمٌ إجماليٌّ فيما إذا كان هناك "تقدم جيد"، "تقدمٌ كافٍ"، أو "تقدمٌ غير كافٍ"؛ بناءً على المعايير المدرجة في الملحق (2).

ثالثاً: نبذة عامة حول برنامج بكالوريوس التربية الرياضية

طُرِحَ برنامجُ بكالوريوس التربية الرياضية لأول مرة في العام 1982، في قسم التربية الرياضية بكلية الآداب والعلوم والتربية، ونتيجة لعمليات تطوير وتحديث التعليم بمملكة البحرين، تم تأسيس أكاديمية التربية الرياضية والعلاج الطبيعي عام 2009. وفي العام 2011 صدر قرار مجلس أمناء جامعة البحرين بتحويل

الأكاديمية إلى كلية التربية الرياضية والعلاج الطبيعي والتي ضمت قسمي التربية الرياضية والعلاج الطبيعي. ثم جرى تغيير اسم الكلية في أكتوبر من العام 2016، ليصبح مُسمَّاها كلية التربية الرياضية، وفي العام 2019، تمَّ ضمُ القسم لكلية العلوم الصحية، ومن ثمَّ تغير مُسمَّى الكلية مرةً أخرى إلى "كلية العلوم الصحية والرياضية" وهو ما استقرت عليه إلى الآن. وفي وقت الزيارة التتبعية كان عدد أعضاء الهيئة التدريسية (19) عضوًا، والعدد الإجمالي للطلبة المسجلين في البرنامج (1133) طالبًا وطالبة.

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يقيّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس التربية الرياضية في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر أكتوبر 2017، تحت المؤشر (1): برنامج التعلُّم؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 1.1: *مراجعة أهداف البرنامج والمجالات المستهدفة لتوظيف الخريجين؛ لتكون متسقة فيما بينها.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يشير تقرير التقدم إلى قيام القسم بتعديل أهداف البرنامج ومخرجاته التعليمية، وكذلك تعديل رسالة القسم ورؤيته. وبناءً على قرار دمج قسم التربية الرياضية مع كلية العلوم الصحية، فقد تم تعديل رسالة كلية العلوم الصحية والرياضية ورؤيتها. وبحسب الأدلة المقدمة، فإن الأهداف والمخرجات الجديدة قد تمت الموافقة عليها من قِبَلِ لجنة المناهج بقسم التربية الرياضية، ومجلس قسم التربية الرياضية، ولجنة المناهج بكلية العلوم الصحية، ومجلس كلية العلوم الصحية، ومجلس جامعة البحرين في يونيو 2019. وتم الاستعانة بهذه الأهداف في وضع خطة البرنامج المطور الذي سيطرح ابتداءً من العام الأكاديمي 2019–2020.

وقد أشار تقرير المراجعة السابق إلى أنَّ أهداف البرنامج موجهة نحو إعداد معلم تربية رياضية، ونصح التقرير بتوسيع أهداف البرنامج؛ لتشمل حقلي التدريب الرياضي والإدارة الرياضية، حتى تتاح للطالب فرصٌ للتوظيف في قطاعات أخرى غير التدريس، مثل: الأندية الصحية، والهيئات الرياضية المختلفة، وإكساب الخريج مهارات التعامل باللغة الإنجليزية؛ لتوسيع فرص عمله في المدارس الخاصة.

أمَّا بالنسبة لإكساب الخريج مهارات التعامل باللغة الإنجليزية، فقد علمت اللجنة – من خلال مختلف المقابلات – أنه تمت إضافة مصطلحات باللغة الإنجليزية داخل المقررات الدراسية، كما يتبين من الأدلة المقدمة إضافة مقرر اللغة الإنجليزية للعلوم الإنسانية (1) (ENGL 115)، وذلك بالإضافة لمادة قراءة النصوص التربوية باللغة الإنجليزية (EDEG 211). وقد تبين – من خلال المقابلات – أن هذه المقررات

تُدرس على أيدي أساتذة من قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب، وترى اللجنة أنَّ في ذلك تقدمًا وتحسينًا للبرنامج.

أما بالنسبة لأهداف البرنامج، فلا تزال هذه الأهدافُ موجهةً نحو إعداد معلم تربية رياضية فقط. وقد فحصت اللجنة دليل الكلية، والذي لا يزال محتواه كما هو في نسخته للعام 2018، وهي النسخة المنشورة على الموقع الإلكتروني للجامعة، ولا يتضح فيه العلاقة بين أهداف برنامج البكالوريوس في التربية الرياضية بشكلها الحالي والموجهة لإعداد "معلم تربية رياضية" وبين أهداف كلية العلوم الصحية.

وقد لاحظت اللجنة أنَّ دليل الطالب للعام 2019، يحتوي على وصف لأربعة برامج أكاديمية مطروحة داخل القسم أيضًا، وهي: برنامج ماجستير التربية الرياضية – تخصص الإدارة الرياضية، وبرنامج ماجستير التربية الرياضية – تخصص التدريب الرياضي، وبرنامج ماجستير التربية الرياضية في الطب الرياضي، وبرنامج دكتوراه الفلسفة في التربية الرياضية – تخصص الإدارة الرياضية، كما يتضمن دليل الطالب توصيفًا لتلك البرامج، ومدة الدراسة بها، وأهدافها، وشروط القبول بها. وترى اللجنة أنَّه تمهيدًا لطرح لتلك البرامج، فيجب إعداد الطالب في المجالات المذكورة أعلاه، وتُقر اللجنة بالفعل إضافة مقررات دراسية في بعض هذه المجالات، إلا أنَّها تحثُّ القسمَ على تعديل أهداف البرنامج؛ لتعكس محتواه، والجوانب الأخرى المطلوبة في سوق العمل. كما وجدت اللجنة – أثناء مقابلات الخريجين – أنَّ بعضَهم ليس لديه علمٌ بمدى فرص العمل المتاحة له في مجالات ذات صلة بالبرنامج غير العمل مدرسَ تربية رياضية بالمدارس الحكومية. وبوجه عام، لا تزال نسبة توظيف خريجي البرنامج منخفضة، حيث تصل لحوالي (60.7%)، (انظر التوصية 3.7).

وعلى ذلك، ترى اللجنة أن هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 1.2: *دراسة إمكانية تعديل قائمة المقررات الدراسية بما يخدم تقديم البرنامج، عند القيام بالمراجعة الدورية القادمة للبرنامج.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

يشير تقرير التقدم إلى القيام بتعديل الخطة الدراسية بما يخدم تقديم البرنامج، وذلك استنادًا إلى عدد من المدخلات مثل: المقايسة المرجعية مع عدد من الجامعات الإقليمية المماثلة، وأخذ رأي اللجنة الاستشارية

الطلابية، واللجنة الاستشارية للبرنامج. وقد اطلعت اللجنة على الخطة الدراسية المعدلة، وتوصيف المقررات الدراسية، ولاحظت أنَّ بها مواد أكثر ارتباطًا بسوق العمل، حيث تم دمج بعض المقررات مثلَ مادة الإمكانات والتجهيزات الرياضية (PHEDE 413)؛ لتكون ضمن محتوى مقرر الإدارة الرياضية، وكذلك تم استبدال مقررات بمقررات دراسية أخرى، مثل: التشريح الوظيفي (ا) (LFS 119)، بدلاً من مقرر: "مبادئ الأحياء (ا) (BIOLS 171)"، ومقرر: "الإحصاء (STAT 105)" بدلاً من الجبر والدوال (MATHS 108)، كذلك تمت إضافة مقررات أخرى، مثل: الصحة والتغذية في المجال الرياضي (PHEDE 362)، والإصابات الرياضية والاسعافات الأولية (PHEDE 414)، واللذان كانا محل توصية من لجنة المراجعة السابقة للبرنامج. وخلال المقابلات مع الطلبة، والخريجين، واللجنة الاستشارية، وأرباب الأعمال لاحظت اللجنة رضًا عامًّا بين هذه الأطراف عن الخطة المعدلة، وتبين أنه قد تم الأخذ بتغذيتهم الراجعة قبل إجراء التعديلات. وتشجع اللجنة القسم على مواصلة تطوير وتحديث البرنامج بشكل دوري، مع مواصلة الأخذ بالتغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة. وبناءً عليه، ترى لجنة المراجعة أن هذه التوصية قد تمت معالجتها كليًّا.

توصية 1.3: مراجعة خارطة محاذاة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ للتأكد من ربطها بشكل دقيق.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

وفقًا لتقرير التقدم، فقد تم تعديل توصيف المقررات الدراسية، ومخرجاتها التعليمية من خلال أساتذة المقررات المعنيين، كما تم التأكد من ربط المخرجات التعليمية للمقررات بشكل صحيح ودقيق مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ضمن مصفوفة المحاذاة للخطة الجديدة للبرنامج المطور ابتداءً من العام الأكاديمي 2019–2020. ويشير تقرير التقدم أيضًا إلى حصول مصفوفة المحاذاة على الموافقات اللازمة، ومنها لجان المناهج والمجالس الأكاديمية لقسم التربية الرياضية وكلية العلوم الصحية والرياضية، ومجلس الجامعة. وبالاطلاع على خطة البرنامج المطورة، وجدت اللجنة أنه تم تقليل عدد مخرجات البرنامج من عشرة مخرجات إلى خمسة مخرجات، كما تمت مراجعة مخرجات المقررات، وأُعِيدَ ربطُها بمخرجات البرنامج الخمسة الجديدة.

وقد أشار تقرير المراجعة السابق إلى عدم دقة المحاذاة بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وأثناء الزيارة التتبعية، فحصت اللجنة عينة من ملفات المقررات، وكذلك مصفوفة الربط، وتبين أنَّ عدم دقة الربط مازالت قائمة في بعض المقررات، كما لاحظت اللجنة أنَّ هناك مبالغةً في الربط بين مخرجات المقرر ومخرجات البرنامج في بعض المقررات الدراسية. ولذلك، ترى اللجنة أنَّ تفعيلَ التدقيق الداخلي (راجع التوصية 3.3) سيكون أداةً مهمةً؛ للتأكد من عدم المبالغة في الربط بين مخرجات المقرر والبرنامج، والتأكد من دقتها. وبناءً عليه، ترى لجنة المراجعة أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يقيّمِ هذا الجزء مدى معالجة برنامج في بكالوريوس التربية الرياضية في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر أكتوبر 2017، تحت المؤشر (2): كفاءة البرنامج؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 2.1: *التدقيق في تطبيق معايير القبول؛ لضمان أن سيرة الطلبة المقبولين تناسب احتياجات البرنامج، وأنَّ عددَهم متناسب مع موارد الكلية وإمكانياتها.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

يضعُ "نظامُ الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين" – بحسب آخر تحديث أُجرى في 30 ديسمبر 2018، – شروطًا لقبول الطلبة في برامج الجامعة المختلفة؛ من بينها: "أن يجتاز الاختبارات، أو المقابلات التي قد تجريها الكلية، بحسب شروط القبول في بعض البرامج". ويشير تقرير التقدم، والأدلة المساندة إلى تشكيل "لجنة اختبارات القدرات البدنية للطلبة المتقدمين لبرنامج بكالوريوس التربية الرياضية" في سبتمبر 2018، كما تشير محاضر اجتماعات اللجنة، إلى مناقشة تطوير اختبارات القبول بالبرنامج وفقًا لأحدث معايير التقييم البدنية والمهارية، ونتج عن عمل اللجنة اعتماد اختبارات قبول جديدة خاصة بالبرنامج. وقد فحصتْ اللجنة معايير القبول الجديدة، ووجدت أنَّها تتضمن خمسة اختبارات على الطالب اجتيازها؛ وهي: الفحص الطبي، القياسات البدنية وفحص القوام، الاختبارات البدنية، الاختبارات المهارية، والمقابلة الشخصية .

كما لاحظت اللجنة – من خلال فحص استمارات معبأة للقبول في البرنامج – أنَّ كافة تلك الاختبارات قد تم تطبيقها بالفعل في النصف الثاني من العام الأكاديمي 2018–2019، كما تبين – أثناء المقابلات – أنَّ اختبارَ السباحة قد تمَّ إضافتُه بوصفه اختبارًا إجباريًّا على جميع الطلبة المتقدمين، وعلمت اللجنة – من خلال المقابلات – أنه بالرغم من أن على الطالب أن يقدم شهادة طبية من أحد المراكز الصحية بمملكة البحرين بأنه لائق طبيًّا، إلا أنَّ نتيجة هذا الاختبار قد تتأخر إلى ما بعد إجراء اختبارات القبول، ومن ثم ترى اللجنة أنه قد يكون من الأفضل أن يُطلب من الطالب تقديم إقرار بأنه لا يعاني من أية مشكلات

صحية؛ حتى لا يتعرض الطلبة لأي أذىً محتمل جرَّاء خضوعه لهذه الاختبارات، خاصة مَنْ يعاني منهم من أية مشكلات في القلب أو الصَّرْع.

وتشير الأدلة، إلى أنَّ تقييم نتائج الاختبارات التي أُجريت في العام الأكاديمي 2018–2019، قد تمَّ استنادًا إلى المسطرة المعيارية. وبمقارنة أعداد الطلبة المتقدمين إلى أعداد الطلبة المقبولين في البرنامج، لاحظت اللجنة أنه تمَّ قبولُ (209) طالبٍ من أصل (486) طالبًا متقدمًا للبرنامج في العام الأكاديمي 2018–2019، أي ما نسبته 43% من عدد المتقدمين الإجمالي للبرنامج مقارنة بالأعوام الأكاديمية 2017–2018 (64%)، و2016–2017 (57%). ومع ذلك، تقدر اللجنة التعديلات التي أجراها القسم على تعديل شروط القبول، والتي يظهر أثرها بوضوح على الطلبة الذين تمت مقابلتهم، وعلى ما خلصت إليه اللجنة، من خلال تفقد الموارد المختلفة للكلية. وبناءً عليه، ترى لجنة المراجعة أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها كليًّا.

توصية 2.2: *الإسراع في تنفيذ خطتها لتعيين عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس؛ لمواجهة النقص الحاد في الهيئة الأكاديمية، وتخفيف العبء التدريسي عنهم.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يُشير تقرير التقدم، إلى تقدم قسم التربية الرياضية لجامعة البحرين بطلب تعيين 10 أعضاء هيئة تدريس جدد، وبعد استكمال كافة الإجراءات الإدارية، تمت الموافقة على تعيين أربعة أعضاء في الهيئة الأكاديمية بدوام كامل (1 أستاذ، و2 أستاذ مشارك، و1 مدرس). وقد علمت اللجنة أنه بسبب تأخر ديوان الخدمة المدنية في الرد على طلبات التوظيف، فقد اعتذر عددٌ من الأساتذة المرشحين الجدد عن التوظيف، وقد فحصت اللجنة الأدلة المقدمة ووجدت متابعة مستمرة من جانب الجامعة، والقسم، ومخاطبات لديوان الخدمة المدنية؛ لتسريع إجراءات التعيين.

وبذلك، وبعد انتهاء عقد أحد أعضاء هيئة التدريس، فقد تغير عدد أعضاء هيئة التدريس من (20) عضوًا وفقًا لنتائج تقرير التقييم الذاتي للعام الأكاديمي 2017–2018، إلى (19) عضوًا في العام الأكاديمي 2019–2020. كما تشير الأدلة المقدمة، إلى تقدم قسم التربية الرياضية بخطة لتعيين أعضاء للهيئة الأكاديمية للأعوام 2019–2022 في مايو 2019، تتضمن طلب تعيين (14) عضوًا جديدًا موزعين على

الأعوام الأكاديمية من 2019 إلى 2022، وتشير الخطة إلى أن تعيين عضوي هيئة تدريس للعام الأكاديمي 2019–2020، قيد التنفيذ. أما بالنسبة للعبء التدريسي المكلف به أعضاء الهيئة الأكاديمية، فلا يزال مرتفعًا في ضوء بطء عملية تعيين أعضاء أكاديميين جدد، وقد لاحظت اللجنة ذلك أيضًا من خلال المقابلات. ولذلك، ترى لجنة المراجعة أن هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 2.3: *وضع وتنفيذ خطة مناسبة لتمكين أعضاء الهيئة الأكاديمية من التقدم للترقية.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

يشير تقرير التقدم، إلى قيام القسم بوضع خطة لتمكين أعضاء الهيئة الأكاديمية من التقدم للترقية، بما يتفق مع نظام الترقيات الأكاديمية في جامعة البحرين للعام 2012، ونظام البحث الأكاديمي في جامعة البحرين. وقد اطلعت لجنة المراجعة على خطة القسم، ووجدت أنَّها تتضمن عدة إجراءات؛ منها: تخفيض العبء التدريسي، وتشجيع البحث العلمي، وطرح مبادرات تهدف إلى تنمية العمل المجتمعي، بالإضافة إلى عقد عدد من الورش للتعريف بآليات الترقية. كما لاحظت لجنة المراجعة تفعيل العديد من تلك الإجراءات؛ من بينها: تقديم ورشة عمل حول تمكين أعضاء هيئة التدريس من التقدم للترقية، ووضع خطة تنمية قدرات ومهارات الهيئة الأكاديمية للعام الأكاديمي 2018–2019، وتشجيع أعضاء الهيئة الأكاديمية على حضور مختلف الورش التدريبية التي تعقدها الجامعة لبناء القدرات. وأثناء المقابلات، لاحظت اللجنة رضًا عامًّا بين أعضاء هيئة التدريس عن الدعم الذي يقدمه القسم لهم؛ لمساعدتهم على الترقية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم إعادة تشكيل لجنة الترقيات بالقسم؛ للنظر في طلبات الترقية المُقدَّمة، كما تم تفعيل لجنة البحث والنشر العلمي، والتي من مهامها مراجعة طلبات ومقترحات البحث والنشر العلمي لأعضاء هيئة التدريس، وعقد الفعاليات والمؤتمرات العلمية، ورصد أداء أعضاء هيئة التدريس في إنجاز المشروعات البحثية، وتشجيع الباحثين على التعاون المشترك، وإجراء بحوث متميزة. وقد تمَّ حصرُ بيانات الأساتذة المؤهلين للتقدم للترقي في العام الأكاديمي 2019–2020، ممن استوفوا الشروط المطلوبة.

ويتضح من خلال الأدلة المقدمة، أنَّ تلك الإجراءات قد أسفرت بالفعل عن ترقية عضو هيئة تدريس إلى رتبة أستاذ مشارك في العام 2019. بالإضافة إلى طلب آخر لترقية عضو من أعضاء هيئة التدريس قيد

الإجراءات. ولذلك، ترى لجنة الزيارة التتبعية أنَّ القسم قد اتخذ إجراءات فعالة لمعالجة هذه التوصية، ومن ثم، فإنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها كليًّا.

توصية 2.4: *تطوير الموارد المادية المختلفة في القسم من قاعات، وصالات، وملاعب، وذلك وفقًا للمعايير المعترف بها عالميًّا وإقليميًّا؛ حتى تتناسب مع أعداد الطلبة المتزايدة واحتياجات البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

يشير تقرير التقدم إلى أنه على إثر تقرير المراجعة السابق للبرنامج، فقد تمت مراجعة الموارد المادية المتاحة، ومدى استخدامها والاستفادة منها، ثم وُضعت خطة لتطوير مختلف الموارد، وتحسين استخدامها. وخلال الجولة التفقدية لمرافق الجامعة، لاحظت اللجنة أنه بالنسبة للمسبح فقد تم وضع نجيل اصطناعي على الأرضيات لمنع الانزلاق، كما تم تغطية المسبح وتزويده بسخانات مياه، وتحديد مكان ثابت للمنقذ، ووضع تعليمات واضحة للسلامة أثناء السباحة، وتوضيح لعمق المسبح. كذلك، فقد تم تغطية النوافذ؛ لمنع تشتت انتباه الطلاب، وأثناء زيارة مضمار ألعاب القوى، لاحظت اللجنة تغطية المضمار بالنجيل الاصطناعي؛ لامتصاص الصدمات، وتنصح اللجنة بتزويده بقفص حديدي لمسابقة المطرقة، ومتابعة تطوير دورات المياه، وأماكن تبديل الملابس.

كذلك أشار تقرير التقدم إلى اتفاق الجامعة مع جامعة الخليج العربي على استخدام الصالة الرياضية لنادي جامعة الخليج العربي في تدريس مقرر أداء، وتدريس الإعداد البدني (PHEDE 101)، ومقرر أداء وتدريس التمرينات والعروض الرياضية (ا) (PHEDE 103)، واستخدام ملعب التنس؛ لتدريس مقرر أداء وتدريس التنس الأرضي (PHEDE 212)، كذلك يشير تقرير التقدم إلى اتفاق الجامعة مع جهات أخرى كوزارة شئون الشباب والرياضة؛ لاستخدام صالة ذوي الاحتياجات الخاصة؛ لتدريس مقرر نظريات تدريس وتدريب كرة اليد (PHEDE 305). وقد قُدم للجنة الزيارة التتبعية عرضٌ عن مشروعات الجامعة؛ لتطوير مواردها، والتي من بينها إنشاء مبانٍ جديدة للتربية الرياضية، ومعامل، ومختبرات. كذلك، لاحظت اللجنة – من خلال المقابلات مع طلبة البرنامج – رضاهم عن التطويرات التي تمت، ورغبتهم في زيادة الأدوات والمعدات، بحيث تكفي كافة الطلاب في الصف الواحد. ومن ثمَّ ترى لجنة المراجعة أن هذه التوصية قد تمت معالجتها كليًّا، وتُشجع على مواصلة تطوير مختلف الموارد بشكل مستمر وصيانتها.

توصية 2.5: *الاستفادة من نتائج نظام تتبع استخدام الموارد المختلفة للجامعة بشكل دوري ومنتظم في تطوير البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للبرنامج إلى عدم وجود دليل على الاستفادة من نتائج تقارير التتبع بصورة منتظمة في تحسين البرنامج. وقد استفسرت لجنة الزيارة التتبعية عن كيفية معالجة هذا الأمر أثناء المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج، والتي تبين من خلالها استخدام نظام تتبع الموارد والاستفادة من تقاريره عند وضع الخطة المطورة للبرنامج، ومثال ذلك، ما علمته اللجنة – أثناء المقابلات – من أن القسم يستفيد من نتائج جرد الأجهزة الموجودة باستمرار؛ لوضع خطة لتطوير الموارد. كما أكد تقرير التقدم على استمرار الاستفادة من نظام تتبع الموارد المختلفة بالقسم. وبفحص خطة البرنامج المطورة، لوحظ أنها استندت إلى عدد من التقارير الصادرة عن نظام تتبع الموارد، كالموارد البشرية، والمرافق الإدارية، ومصادر التعلم. ومن ثمَّ ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها كليًّا.

توصية 2.6: *تقييم فاعلية نظام الإرشاد الأكاديمي، واتخاذ ما يلزم من ترتيبات وإجراءات؛ ليصبح أكثر فاعلية في مساعدة الطلبة؛ الذين يتعرضون لخطر الإخفاق الأكاديمي.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

لاحظت لجنة المراجعة السابقة للبرنامج زيادة العبء على المرشدين الأكاديميين؛ إذ يتحمل بعضهم عبء الإرشاد الأكاديمي لأكثر من (120) طالبًا، وكذلك لاحظت زيادة في عدد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وقد علمت لجنة المراجعة – من المقابلات – أنَّ الطالب لا يزور مرشده الأكاديمي إلا إذا واجهته مشكلة. ولذلك أوصت بمعالجة هذه الأمور.

وأثناء الزيارة التتبعية، لاحظت اللجنة استقرارًا نسبيًّا في أعداد الطلبة المقيدين بالبرنامج في العامين الماضيين، مع انخفاض طفيف في أعداد الطلبة المقبولين في العام الأكاديمي 2018–2019، بعد تطبيق معايير القبول الجديدة (من 233 طالبًا إلى 209 طالبٍ). وفي ظل ذلك الأمر، فقد تمت إعادة توزيع الطلبة على المرشدين الأكاديميين بشكل متساوٍ تقريبًا، بحيث أصبح لكل مرشد أكاديمي (66–67) طالبًا. وأثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، تبين أنَّ لدى كل أستاذ – تقريبًا – خمسة طلبة متعثرين

أكاديميًّا. كذلك، فقد لاحظت اللجنة زيادة طفيفة في عدد الطلاب المتعثرين دراسيًّا، حيث كان العدد (248) طالبًا في العام الأكاديمي 2016–2017، ووصل إلى (257) طالبًا في العام الأكاديمي 2017–2018. كذلك قُدم للجنة قائمةٌ بالطلبة المتعثرين دراسيًّا؛ ممن وُجِّه لهم إنذار أول (وصل عددهم إلى 60 طالبًا)، ومن وُجه إليهم إنذار ثانٍ (وصل عددهم إلى 36 طالبًا). وتشير الأدلة إلى قيام القسم بالعديد من الإجراءات؛ لمساندة الطلبة المتعثرين دراسيًّا؛ ومنها: عقد محاضرة لهم – في مايو 2019 – لتثقيفهم؛ ومساعدتهم في تحسين طريقة الدراسة؛ لتخطي الصعاب التي تواجههم أثناء دراستهم.

كذلك، فقد تبين – من خلال المقابلات مع طلبة البرنامج – إجماع الطلبة على زيارة مرشديهم الأكاديميين أكثر من مرة خلال الفصل الدراسي الواحد، كما نوَّهَ الطلابُ إلى تعاون أعضاء هيئة التدريس معهم، وتقديم النَّصيحة الأكاديمية إليهم في الوقت المناسب، وإلى استفادتهم من ورشتي العمل حول الإرشاد الأكاديمي خلال العام الأكاديمي 2018–2019.

وبناءً على ذلك، تقدرُ اللجنة الجهود المبذولة من قبل القسم لمساندة الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، وترى أنه مازال من المبكر الحكم على مدى فاعلية تلك الجهود، خاصة أن عدد الطلبة المتعثرين مازال مرتفعًا، وأن مجهودات خفض أعداد المتعثرين دراسيًّا تحتاج إلى وقت لتؤتي ثمارها. وبالتالي، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرّيجين

يقيّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس التربية الرياضية في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر أكتوبر 2017، تحت المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 3.1: إجراء دراسة وفقًا لسياسة الجامعة الخاصة بالمقايسة المرجعية والتأكد من شموليتها وتغطيتها لكافة جوانب البرنامج، بما في ذلك مخرجات البرنامج، والاستفادة من نتائجها في تطويره.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يشير تقرير التقدم إلى أنه وفقًا لسياسة المقارنة المرجعية، فقد تم تشكيل لجنة المقايسة المرجعية لمقارنة برنامج بكالوريوس التربية الرياضية مع برامج الجامعات الأخرى المماثلة، حيث قامت اللجنة بالاطلاع على الخطط الدراسية، ومتطلبات القبول والتخرج، والأهداف التربوية والتعليمية لسبعة برامج أكاديمية إقليمية ودولية. وأثناء المقابلات، استفسرت اللجنةُ عن معايير وأسباب اختيار تلك الجامعات، وقد بيَّنَ أعضاء هيئة التدريس والإدارة العليا للبرنامج، أنه كان من معايير اختيار الجامعات للمقايسة المرجعية معها، أن يكون عدد الساعات المعتمدة مساويًا لعدد الساعات المعتمدة في برنامج جامعة البحرين، وهو الأمر الذي قد يحد نطاق عملية اختيار الجامعات.

وقد فحصت لجنة المراجعة دراسة المقايسة المرجعية، ووجدت أنها شملت مقايسة جوانب معينة من البرنامج، وهي: هيكل البرنامج من حيث عدد الساعات المعتمدة، وعدد المقررات الدراسية، وشروط القبول، ومتطلبات التخرج، ومخرجات التعلم، والمقررات الدراسية. غير أنَّ اللجنة لاحظت أنَّ دراسة المقايسة المرجعية لم تحدد ما إذا كانت الكليات المنتقاة تضم الجنسين؛ بنات وبنين أم كليات منفصلة، ولم تحدد أيضًا عدد الساعات الكلية للمقررات الاختيارية، أو متطلبات التخصص العام والمتطلبات الإجبارية للكلية، كذلك لم تشمل المقايسة أدوات التقييم، ومصادر التعلم، أو مقايسة الموارد والمرافق المختلفة للقسم. وعليه، تنصح اللجنة بتوسيع دراسة المقايسة المرجعية؛ لتشمل كافة جوانب البرنامج.

وقد خلص تقرير المقايسة المرجعية إلى عدة نتائج؛ منها: تعديل عدد الساعات المعتمدة في بعض المقررات، وإضافة مقررات نظرية مثل مقرر: التشريح الوظيفي، والتمرينات الهوائية واللاهوائية، ومقررات أخرى لإعداد الخريج لسوق العمل كمقرر التسويق الرياضي والصحة والتغذية في المجال الرياضي. وقد وجدت اللجنة أنَّ تلك التوصيات قد تمت مناقشتها، والأخذ بها ضمن خطة البرنامج المطور والمطروح في العام الأكاديمي 2019–2020. وبناءً على ما سبق، ترى لجنة المراجعة أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 3.2: تقييم مدى فاعلية أدوات التقييم المستخدمة لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة في المقررات الدراسية وخاصة العملية منها.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يشير تقرير التقدم إلى أنه قد تمت مراجعة ربط أدوات التقييم مع كافة المقررات النظرية والعملية والتدريب العملي، كذلك اطلعت اللجنة على ملفات المقررات، والتي تتضمن مصفوفة تربط أدوات التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة، ووجدت أنَّ المصفوفة تحتوي على أدوات مختلفة للتقييم تشمل امتحانات منتصف ونهاية الفصل، والمشروع والمشاركة الصفية والنشاط في المقررات النظرية، كذلك علمت اللجنة – من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس – أن رصد درجات الطلبة، وربط أساليب التقييم بمخرجات المقرر يتم حاليًا بشكل إلكتروني باستخدام ملفات الجداول الإلكترونية (spreadsheets)، وأنَّ هذه المصفوفة يتم استخدامها، وتساعد في قياس مدى تحقق مخرجات المقرر، وبالتالي مخرجات البرنامج وأهدافه.

وأثناء الزيارة الميدانية، اطلعت اللجنة على عينات من مصفوفة ربط إنجاز الطلبة في الامتحانات بمخرجات المقرر، ولاحظت اللجنة بعض عمليات المحاذاة غير الدقيقة بين أدوات التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج في بعض المقررات، فعلى سبيل المثال، لاحظت اللجنة في بعض المقررات أن الامتحانات العملية تقيس قدرة الطالب على "الأداء الفني للمهارة"، في حين أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر هي قياس قدرة الطالب على "تعليم المهارة للآخرين" وليس أداؤها بنفسه. وترى اللجنة أنَّ تفعيل التدقيق الداخلي بشكل ملائم، من شأنه أن يكشف ذلك ويعالجه (انظر التوصية 3.3). وبناءً عليه، ترى لجنة المراجعة أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 3.3: *تنفيذ سياسة واضحة للتدقيق الداخلي تشمل جميع مقررات البرنامج على أيدي المتخصصين.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

لدى جامعة البحرين نظام لاعتدال الامتحانات وتقويم الطلبة (للعام 2015)، يشتمل على آليات لإجراء الاعتدال الداخلي السابق واللاحق، كما تمَّ تطوير هذا النظام بإضافة ملحق جديد له في نوفمبر 2018، يتضمن بعض الأحكام بخصوص الاعتدال الداخلي (السابق واللاحق)، والاعتدال الخارجي. وتوافقًا مع هذه السياسة، فقد شكل القسم لجنة للاعتدال الداخلي للامتحانات ذات مهام واضحة في يونيو 2018، وتشير الأدلة المقدمة على اجتماع اللجنة بشكل منتظم لتوزيع المقررات على أعضاء هيئة التدريس؛ لتطبيق عملية الاعتدال الداخلي، وبناءً على النتائج الواردة، تقوم اللجنة بوضع تقرير عن الاعتدال الداخلي.

كما تبين – أثناء المقابلات التي جرت في الزيارة التتبعية – أن اللجنة قد وَزَّعت المقررات التي تُدرس من قبل عضو هيئة تدريس واحد على أساتذة من تخصصات مقاربة لإجراء الاعتدال الداخلي عنها، وترى لجنة المراجعة أنَّ ذلك مقبولٌ – كحلٍ مؤقت – في ضوء العدد الحالي لأعضاء هيئة التدريس وتخصصاتهم.

وتقر لجنة المراجعة، بأن القسم قد طبق إجراءات لتفعيل سياسة الاعتدال الداخلي، إلا أنها قد لاحظت – من خلال فحص ملفات المقررات – عدم دقة بعض المعلومات، ففي ملف مقرر: "الميكانيكا الحيوية (PHEDE 213)"، لم يذكر اسم منسق المقرر، وكانت قائمة المراجع قديمة، ولا تتناسب مع التطور والحداثة في هذا المجال، وفي التقييم الذاتي لأستاذ المقرر، كان عنوان المقرر: "الاختبارات والمقاييس في التربية الرياضية"، على الرغم من أنه ملف مقرر: "الميكانيكا الحيوية".

كذلك فحصت اللجنة عينة من الاختبارات، ولاحظت بعض الأخطاء؛ إذ إنه في اختبار مقرر: "أداء وتدريس الرياضات المائية (PHEDE 203)"، لاحظت اللجنة أنَّ اسم المقرر: "مقرر السباحة"، كما أنَّ صيغة الأسئلة موجهة للطالبات دون الطلاب.

لذلك، ترى لجنة المراجعة أنَّ للاعتدال الداخلي دورًا كبيرًا في تلافي مثل هذه الأخطاء، وفي تلافي الملاحظات التي أخذتها اللجنة على دقة عملية ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج (انظر التوصية 1.3)، وعلى دقة ربط أدوات التقييم بمخرجات المقرر الدراسي

(انظر التوصية 3.2)، كذلك فمن شأن الالتزام بخطة القسم في تعيين أعضاء هيئة التدريس (انظر التوصية 2.2) أن يضمن وجود عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس؛ للقيام بالاعتدال الداخلي على أكمل وجه. وبناءً عليه، ترى لجنة المراجعة أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 3.4: *تفعيل آلية التدقيق الخارجي للبرنامج.*

الحُكم: غير مُعالجة

لدى جامعة البحرين نظامٌ لاعتدال الامتحانات وتقويم الطلبة للعام 2015، يشتمل على آليات لإجراء الاعتدال الخارجي، وقد تم تطوير هذا النظام بإضافة ملحق جديد له في نوفمبر 2018، يتضمن بعض الأحكام بخصوص الاعتدال الخارجي. وقد قامت اللجنة بفحص هذه السياسة وملحقها، ولاحظت أنَّ معايير اختيار المدققين الخارجيين لا تتضمن النَّصَّ على أن يكون تخصصهم الدقيق مرتبطًا بالمقرر نفسه الذي يدققونه؛ إلا أنَّ لجنة الزيارة التتبعية لاحظت أنَّ مقرر تدريس وتدريب كرة اليد قد تم تدقيقه خارجيًّا من قبل أستاذ تخصصه الدقيق إصابات كرة قدم. كذلك لم تتضمن السياسةُ النَّصَّ على طريقة الاتصال بالمدقق الخارجي، أو مدة عمله، أو مهام عمله بالتحديد، أو مدى دورية أو انتظام إجراء التدقيق الخارجي.

يشير تقرير التقدم إلى تفعيل نظام الاعتدال الخارجي للبرنامج، ففي الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2018–2019، تمَّ توزيع بعض المقررات الدراسية على خبراء خارجيين؛ لإجراء عملية الاعتدال الخارجي. وتشير الأدلة إلى عرض نتائج الاعتدال الخارجي التي قام بها المدققون الخارجيون على لجنة الاعتدال بالقسم، ويظهر فيها تطبيق الاعتدال الخارجي على سبعة مقررات.

وأثناء الزيارة التتبعية، تسنى للجنة المراجعة الاتصال هاتفيًّا بالمدققين الخارجيين، واتضح من خلال الاتصال بهم أنه قد تمت مقابلتهم أثناء مؤتمر خارج البحرين، وقاموا خلاله بالتفرغ لأعمال الاعتدال الخارجي لبعض مقررات البرنامج، على الرغم من أن ملحق سياسة الاعتدال (المادة 6 فقرة 5) ينص على أن يتم الاعتدال الخارجي أثناء زيارة المدقق الخارجي للجامعة. وقد قامت اللجنة بفحص استمارات الاعتدال الخارجي للمقررات الدراسية، ووجدت أن أكثرها عبارة عن وضع علامة أمام سؤال معين، ولم يُضف المدققون الخارجيون أية ملاحظات أو تعليقات، وقد كان من غير الواضح مدى الاستفادة من هذا الاعتدال

في تطوير البرنامج، أو تحسين طرح المقررات الدراسية فيه. وبناءً عليه، ترى لجنة المراجعة أنَّ هذه التوصية لم تتم معالجتها.

توصية 3.5: دراسة أسباب التناقض بين نتائج التقييم المباشر والتقييم غير المباشر المستخدم للتحقق من القيام بتقييم مدى فاعلية آلياتها المباشرة والمستخدمة للتحقق من مستوى إنجازات الخريجين ووضع الآليات المناسبة لمعالجتها.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

وفقًا لتقرير المراجعة السابق، يستخدم القسم آليات مباشرة وآليات غير مباشرة؛ للتأكد من تحقق مخرجات التعلم، وفي حين أشارت آليات التقييم المباشرة إلى تحقق مخرجات البرنامج، أظهرت آليات التقييم غير المباشرة خلاف ذلك؛ إذ كانت نسبة رضا أرباب الأعمال عن كافة جوانب أعداد الخريجين منخفضة، وتأكد ذلك من خلال المقابلات. ولذلك أوصت اللجنة بدراسة أسباب ذلك ومعالجته.

بحسب ما ورد في تقرير التقدم، قام القسم بعمل دراسة حديثة لسوق العمل في مارس 2019، شملت مختلف الجهات ذات العلاقة مثل: وزارة التربية والتعليم، والمؤسسة العامة للشباب والرياضة، واللجنة الأوليمبية البحرينية، ومراكز الشباب. كما قام مركز ضمان الجودة في الجامعة بعمل دراسة استطلاع رأي في أبريل ومايو 2019، لكل من: أرباب الأعمال، حيث تم الأخذ برأي (13) من أرباب الأعمال بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الداخلية. وكذلك الخريجون، حيث شمل الاستبيان (56) خريجًا من البرنامج. وقد لاحظت اللجنة أنَّ رضا كل من أرباب الأعمال والخريجين عن البرنامج – بوجه عام – وإنجازات الخريجين مازالت منخفضة، وتشير نتائج دراسة سوق العمل، ونتائج تحليل الاستبيانات إلى أنَّ السبب في ذلك يرجع إلى عدم توظيف عدد كبير من الخريجين (60.7% تقريبًا)، وضعف مهارات اللغة الإنجليزية التي هي مطلب أساسي في التعيين في المدارس الخاصة.

وقد أظهرت المقابلات مع مختلف الأطراف ذات العلاقة رضاهم بوجه عام عن الخطة المطورة للبرنامج، وعبروا عن سعادتهم؛ لأن القسم أصبح على تواصل مستمر معهم، ويأخذ بآرائهم لتطوير البرنامج، وقد أشاروا إلى عدة وسائل لتقصي آرائهم؛ منها: الاستبيان، أو البريد الإلكتروني، أو الاتصال الهاتفي المباشر، أو الدعوة لحضور مناسبات مختلفة في القسم.

وبالتالي، ترى اللجنة أنَّ القسم قد أجرى دراسة ثرية بالفعل حول رضا الأطراف ذات العلاقة عن جوانب أعداد الخريجين، واستخلص منها الأسباب المؤدية لذلك، وقام بتطوير خطة البرنامج والعديد من جوانبه وفقًا لذلك، وبالتالي تقر لجنة الزيارة التتبعية أنَّ القسم قد قام بدراسة أسباب التناقض بين نتائج التقييم المباشر والتقييم غير المباشر، إلا أن تقييم مدى فاعلية آليات التقييم المباشرة في التحقق من مستوى إنجازات الخريجين لا تزال بحاجة إلى معالجة، خاصة مع عدم دقة بعض عمليات المحاذاة بين أدوات التقييم، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج في بعض المقررات كما هو مبين في التوصية 3.2؛ مما يثير التساؤل حول ما إذا كانت نتائج التقييم المباشر تعكس واقع مستوى إنجازات الخريجين أم لا. كذلك تقر اللجنة أنه مازال من المبكر الحكم على أثر ذلك، خاصة أنَّ البرنامج المطور لا يزال قيد التطبيق. وبناءً عليه، ترى لجنة المراجعة أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 3.6: متابعة تنفيذ أدوات وآليات تقييم الطلبة في مقررات التدريب العملي، لضمان الالتزام بها، وتنظيم سجلات تتضمن معلومات وافية حول زيارات المتابعة التي يقوم بها المشرفون للطلبة أثناء التدريب العملي.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

لاحظت لجنة المراجعة في تقرير المراجعة السابق للبرنامج، أنَّ بيانات زيارات التقييم ليست متاحة أو موثقة بسجلات تراكمية تتتبَّع مدى تقدم الطالب أثناء فترة التدريب الميداني، وأنَّ عدد الزيارات لا يصل إلى خمس زيارات في الكثير من الأحيان؛ نظرًا للأعباء الملقاة على كاهل أعضاء هيئة التدريس؛ نتيجة كثرة أعداد الطلبة، ومن ثمَّ أوصت بمعالجة ذلك.

يشير تقرير التقدم إلى أنَّه قد تم إعادة النظر في عدد الزيارات الفعلية التي يقوم بها المشرف الأكاديمي إلى الطالب أثناء فترة التدريب العملي الميداني، وتقليلها إلى 3–4 زيارات خلال الفصل الدراسي الواحد؛ حتى تكون ممكنة لعضو هيئة التدريس من ناحية، ولضمان عدم إثقال كاهله مع الأخذ في الاعتبار الأعباء الأكاديمية والإدارية الأخرى التي يقوم بها. وقد تأكدت اللجنة من تحقق ذلك من خلال المقابلات التي أجرتها مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس المشرفين على التدريب العملي. كما علمت اللجنة أن القسم قد اتخذ قرارًا في فبراير 2019، بتحديد عدد مجموعتين فقط من الطلبة كحد أقصى لعدد المجموعات التي

يشرف عليها عضو هيئة التدريس في التدريب العملي، وثلاث مجموعات كحد أقصى للمشرف المتعاون، وذلك من أجل تخفيف عبء الإشراف من على أعضاء الهيئة الأكاديمية.

وأثناء الجولة التفقدية، اطلعت اللجنة على ملفات التربية العملية للطلبة، والتي تبين أنه تم ترتيبها – استجابة للتوصية السابقة – في غرفة خاصة بمقررات التربية العملية، وتم تصنيفها في سجلات تراكمية؛ وذلك من أجل تسهيل عملية متابعة مدى تقدم الطلبة أثناء فترة التدريب العملي في مختلف المراحل، وعلمت اللجنة – أثناء المقابلات – أنه سوف يتم مستقبلاً حفظ سجلات الطلبة إلكترونيًا.

كما لاحظت لجنة المراجعة – من خلال الاطلاع على بعض نماذج سجلات التدريب الميداني خلال الزيارة الميدانية، ومن خلال المقابلات الشخصية لطلبة التدريب الميداني، وكذلك أعضاء هيئة التدريس، والمشرفين على التدريب العملي – وجود أدوات وآليات تقييم موضوعية للطلبة، وذلك من خلال تغير في الوضع النسبي لتقييم المشرف الخارجي (مدرس المدرسة)، والمشرف الداخلي، وشملت التغيرات أيضًا تعديل نسبة درجات التقييم من 10% إلى 30% للمشرف الخارجي.

بناءً على ما سبق، ترى لجنة المراجعة أن هذه التوصية قد تمت معالجتها كليًا.

توصية 3.7: *تفعيل سياسة الجامعة وإنشاء مجلس استشاري خاص بالبرنامج، مع اختصاصات وآليات واضحة لعمله، والاستفادة من قراراته في تطوير البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

ذكر تقرير المراجعة السابق، أنه على الرغم من وجود سياسة لدى الجامعة لإنشاء المجالس الاستشارية، إلا أنه ليس لدى القسم مجلس استشاري، غير أنَّ هناك عضوًا خارجيًّا يدعى لحضور اجتماعات مجلس الكلية، وقد أوصت اللجنة بمعالجة ذلك.

يشير تقرير التقدم، والأدلة المقدمة، إلى تشكيل "اللجنة الاستشارية لبرنامج التربية الرياضية" في مارس 2019، وتتكون اللجنة من ثمانية أعضاء؛ اثنان منهم من أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى الرئيس وهو نفسه رئيس القسم، أمَّا بقية الأعضاء فهم من الأشخاص ذوي العلاقة ممن لهم خبرة عملية في

التخصص، من وزارة التربية والتعليم، وقوة دفاع البحرين، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة الداخلية، واللجنة الأوليمبية.

وتهدف اللجنة إلى إبداء الرأي والمشورة بخصوص تقييم البرامج، والخدمات الأكاديمية، ورفع التوصيات المتعلقة بذلك، وإشراك أرباب الأعمال في عمليات تطوير البرامج الأكاديمية، والمقررات الدراسية، وقياس رضاهم عن البرامج، والمقررات، والمخرجات، والأهداف التعليمية. وتجتمع اللجنة بما لا يقل عن مرة واحدة سنويًّا، وفقًا لسياسة إنشاء اللجان الاستشارية. وقد علمت اللجنة – من خلال المقابلات – أنَّ اللجنة قد اجتمعت مرتين منذ إنشائها، وفي خلال المرتين كانت الموضوعات الرئيسة هي تطوير برنامج بكالوريوس التربية الرياضية. وقد لاحظت اللجنة – من خلال المقابلات مع أعضاء اللجنة الاستشارية للبرنامج – وجود تواصل جيد بين أعضاء اللجنة الاستشارية والإدارة العليا للبرنامج، ووجود رضا من أعضاء اللجنة عن مدى التطور في الخطة الدراسية، والاستجابة لتوصياتهم.

كذلك أنشأ القسم لجنة استشارية للطلبة، يترأسها أحد أعضاء هيئة التدريس، وتجتمع أيضًا مرة واحدة على الأقل سنويًّا، وقد لاحظت اللجنة أنَّ الموضوع الرئيسي لاجتماعاتها أيضًا هو أخذ رأي اللجنة في تطوير برنامج البكالوريوس في التربية الرياضية فقط، إلا أنه لم يتضح من خلال المقابلات ما إذا كان لأعضاء تلك اللجنة من الطلبة دورٌ في الالتقاء بطلبة البرنامج، أو رفع مقترحاتهم للجنة، خاصة وأن السياسة تنص على رفع مقترحات الطلبة لإدارة البرنامج من خلال تلك اللجنة.

وبفحص محاضر اجتماعات اللجنة الاستشارية للبرنامج، واللجنة الاستشارية للطلبة. لاحظت اللجنة أنَّ التوصيات التي صدرت من هاتين اللجنتين قد تم الأخذ بها في تطوير البرنامج، ومن أهم تلك التوصيات: حذف بعض المقررات العامة، وإضافة مقررات علمية بدلاً منها، وزيادة الساعات العملية المعتمدة، وإضافة مقرر للمصطلحات باللغة الإنجليزية. وبناءً عليه، ترى لجنة المراجعة أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها كليًّا.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يقيّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس التربية الرياضية في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر أكتوبر 2017، تحت المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 4.1: وضع وتنفذ آلية واضحة لتحليل التغذية الراجعة للأطراف ذات العلاقة، وأن تستفيد من النتائج بشكل متكامل في تطوير البرنامج ومخرجاته.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

يشير تقرير التقدم، والأدلة المساندة إلى استناد القسم لتحليل التغذية الراجعة من عدة مصادر في تطوير البرنامج؛ منها: دراسة استطلاع سوق العمل، واستبيان أرباب الأعمال الذي تم تحليله في تقرير مفصل في العام 2019، واستبيان الخريجين، حيث تم تحليله في تقرير مفصل في العام 2019، ودراسة المقايسة المرجعية، واجتماعات اللجنة الاستشارية للطلبة، واجتماعات اللجنة الاستشارية للبرنامج، وتقرير تقييم المقررات الدراسية، وتقرير استبيان الطلبة المتوقع تخرجهم، بالإضافة إلى تقرير التقييم الذاتي للبرنامج. كذلك، فقد جُمعت نتائج تحليل المعلومات المتعلقة بالمقررات والمناهج الدراسية، وأعضاء الهيئة الأكاديمية، والطلبة، والأبحاث، والنشر العلمي، والتغذية الراجعة في تقرير التقييم الذاتي للبرنامج الأكاديمي للعام 2017–2018.

ويتضمن تقرير التقدم جدولاً بتلك المصادر، وأهم النتائج الصادرة بموجب تحليلها، والإجراء المتخذ. كما تأكدت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات – من أخذ التغذية الراجعة من الطلبة، وأرباب الأعمال، واللجنة الاستشارية، وكافة الأطراف ذات العلاقة، وذلك من خلال الاستبيانات، أو اجتماعات اللجان، أو من خلال دعوتهم للقاءات. إضافة لذلك، وجدت اللجنة أن القسم قد وضع خطة تشغيلية للبرنامج تتضمن تفاصيل عقد الاستبانات، والدراسات، والتحليلات، واجتماعات اللجان الاستشارية، والتقارير ذات العلاقة للأعوام 2018–2022.

وبالتالي، ترى اللجنة أنَّ القسم قد قام بتحليل شامل للتغذية الراجعة من مختلف الجهات ذات العلاقة، وبالاستناد إلى سياسات الجامعة في هذا الشأن، والتي من بينها: نظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها، وسياسة المقارنة المرجعية، ودليل ضمان الجودة في جامعة البحرين، وسياسة جامعة البحرين في ضمان الجودة وتعزيزها.

ولاحظت اللجنة أنه من أبرز التوصيات التي خلص إليها تحليل التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، ما يلي: العمل على إثراء المحتوى العلمي والتربوي في المقررات الدراسية والعملية والنظرية، وزيادة ساعات المقررات العملية، والعمل على تعزيز مهارات التحدث باللغة الإنجليزية؛ لفتح المجال لخريج البرنامج للتوظيف في المدارس والمؤسسات الخاصة، وإضافة مقررات تتعلق بتدريس رياض الأطفال، والصحة، والرياضة، والتغذية، والطب الرياضي؛ لفتح المجال لخريجي البرنامج في إيجاد مهن أخرى غير التدريس كمراكز الرشاقة، وغيرها من المهن الموجودة في سوق العمل حاليًا، وعند مقارنة ذلك بالخطة الدراسية المعدلة، تبين للجنة الزيارة التتبعية أن القسم قد أخذ بنتائج التغذية الراجعة، وتم الاستفادة منها بشكل متكامل في تطوير البرنامج. وبناءً عليه، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها كليًّا.

توصية 4.2: *تنفيذ آلية واضحة لتحديد الاحتياجات التدريبية لأعضاء الهيئة الأكاديمية؛ يساهم فيها أعضاء الهيئة الأكاديمية بشكل مباشر مع ربطها بتقييم سنوي مناسب لأعضاء هيئة التدريس.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للبرنامج إلى عدم وجود استطلاع ثابت عن احتياجات التطوير المهني للهيئة الأكاديمية؛ يتم على أساسه تحديد ورش العمل والدورات التدريبية. وأثناء الزيارة التتبعية، لاحظت اللجنة – من خلال الأدلة المقدمة، والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، والإدارة العليا للبرنامج – إجراء استطلاع رأي لأعضاء الهيئة الأكاديمية؛ لتحديد احتياجاتهم التدريبية، وُضعت بناءً عليه خطة لتنمية قدرات ومهارات الهيئة الأكاديمية للعام الأكاديمي 2018–2019، وقد اطلعت اللجنة على الخطة، وتبين أنها عبارة عن جدول يحتوى (6) ورش عمل مقترحة. وقد نُفذت هذه الورش والدورات بالتعاون مع مكتب التدريب الإداري، ومركز زين للتعلم الإلكتروني، ومركز تقنية المعلومات، وكلية العلوم الصحية، وكلية الآداب على مدى فصلين دراسيين؛ مسجلة تفاعلًا كبيرًا من قبل أعضاء هيئة تدريس القسم. كما تم تضمين خطة تطوير قدرات ومهارات الهيئة الأكاديمية ضمن الخطة التشغيلية للبرنامج للعام الأكاديمي 2018–2019. كما

تشير الأدلة الإضافية إلى عدد ورش العمل التي حضرها أعضاء هيئة التدريس بالفعل لتطوير قدراتهم في العام الأكاديمي 2018–2019. كذلك فقد تبين – من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس – تعاون القسم معهم بخصوص أية أنشطة مقترحة لتطوير قدرات الهيئة الأكاديمية، وكذلك تبادل الخبرات فيما بينهم فيما يتعلق بالعملية التعليمية. ولذلك، ترى لجنة الزيارة التتبعية أن هذه التوصية قد تمت معالجتها كليًّا، وتُشجع القسم على الاستمرار في هذه الممارسة.

توصية 4.3: *إجراء دراسات رسمية منتظمة لحاجات سوق العمل القصيرة والطويلة الأمد، والاستفادة من نتائج هذه الدراسات؛ لتطوير أهداف البرنامج ومخرجاته.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يشير تقرير التقدم إلى قيام القسم بإجراء دراسة حديثة لسوق العمل في الفترة من 5 فبراير إلى 19 مارس 2019، بعنوان: "درجة مواءمة برنامج بكالوريوس التربية الرياضية بقسم التربية الرياضية بجامعة البحرين لاحتياجات سوق العمل، ومدى الحاجة لتخصصات أكاديمية مستحدثة". وتتلخص أهم ما توصلت إليه الدراسة في: الحاجة إلى طرح تخصصات علمية جديدة في مجال الأداء البدني وفسيولوجيا الرياضة، حيث أظهرت عينة الدراسة وجود شواغر في تلك التخصصات بالمؤسسات والهيئات التعليمية والرياضية والشبابية التي تمثل سوق العمل، كذلك أوصت الدراسة بضرورة تعزيز مهارات التواصل باللغة الإنجليزية لدى الخريجين، وإضافة مقررات دراسية تحتوي على مصطلحات علمية باللغة الإنجليزية في المقررات العلمية والنظرية. كما اطلعت اللجنة على الخطة المحدثة للبرنامج، ووجدت أنَّ التوصيات التي خرجت بها دراسة سوق العمل قد تمت معالجتها، حيث تمت إعادة صياغة الأهداف التربوية، ومخرجات البرنامج التعليمية، وحذف ودمج وإضافة بعض المقررات وتوصيفها بالتوافق مع احتياجات سوق العمل؛ لتحسين مخرجات البرنامج. ومن ناحية أخرى، لاحظت اللجنة أنَّ دراسة سوق العمل التي سبقت إجراء تلك الدراسة كانت في العام 2007، وبالتالي يُثارُ التساؤل حول مدى وجود آلية لإجراء هذه الدراسة بشكل دوري ومنتظم، وهو الأمر الذي ترى لجنة المراجعة أنه مازال من المبكر الحكم عليه. ولذلك، تقدر لجنة المراجعة المجهودات التي بذلها القسم في إجراء الدراسة والاستفادة من نتائجها، وتحث على إجرائها بشكل دوري ومنتظم، وترى أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

5. الاستنتاج

بعد الأخذ في الاعتبار تقرير التقدُّم الذي أعده البرنامج، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة التتبعية، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع إجراء الزيارة التتبعية لمراجعة البرامج الأكاديمية، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

حقق برنامج بكالوريوس التربية الرياضية، والذي تطرحه كلية العلوم الصحية والرياضية، جامعة البحرين، "تقدم ملائم"؛ ونتيجة لذلك فإنَّ البرنامج لن يحتاج إلى زيارة تتبعية أخرى.

ملحق1: الحُكم الخاص بكل توصية

الحُكم	المعيار
معالجة كليًّا	لقد أظهرت المؤسسة تقدماً ملحوظاً في معالجة التوصية، وقد تمخضت الإجراءات التي قام بها فريق البرنامج عن تحسينات هامة في الجانب الذي تم تشخيصه، وبالنتيجة، ساهمت في استيفاء متطلبات المؤشر.
معالجة جزئيًّا	قامت المؤسسة بإجراءات إيجابية لمعالجة التوصية. وهناك أدلة على أن هذه الخطوات قد أدت إلى التحسينات، وأن هذه التحسينات مستدامة. والإجراءات المتخذة إيجابية، ولكنها ذات أثر محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات المؤشر.
غير معالجة	لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لمعالجة التوصية و/ أو أن الإجراءات المتخذة ذات أثر قليل أو ليس لها أثر على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. ولاتزال نقطة الضعف موجودة فيما يتعلق بهذا التوصية.

ملحق 2: الحُكم الإجمالي

الحُكم الإجمالي	المعيار
تقدمٌ جيد	لقد قامت المؤسسة بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بشكلٍ كامل، وتشمل هذه التوصيات ذات التأثير الأكبر على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وما تبقى من التوصيات معالج بشكلٍ جزئي. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم ملائم	قامت المؤسسة جزئيًّا على الأقل بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بما فيها تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وهناك عدد من التوصيات التي تمت معالجتها بشكلٍ كامل، وهناك أدلة على أن المؤسسة يمكن أن تحافظ على التقدُّم المتحقق. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم غير ملائم	لقد حققت المؤسسة القليل من التقدُّم أو لم تحقق تقدماً في معالجة عدد مهم من التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة، لاسيما تلك التوصيات التي لها أثر كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. **هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية ثانية،** في حال كانت هذه الزيارة التتبعية الأولى للبرنامج.